
Distr.: General
28 November 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجّهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرّفني أن أحيل طيّه التقرير التاسع للجنة التحقيق الدولية المستقلة الذي أُعدّ عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥) و ١٦٨٦ (٢٠٠٦) و ١٧٤٨ (٢٠٠٧).

ويقدِّم التقرير إلى مجلس الأمن لمحة عامة عن التقدّم الذي أحرزته اللجنة منذ تقديم تقريرها السابق المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى المجلس في إطار التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري و ٢٢ شخصاً آخرين في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. ويقدّم التقرير أيضاً تفاصيل عن المساعدة التي قدّمتها اللجنة إلى السلطات اللبنانية في التحقيق في ١٨ عملية تفجير واغتيال أخرى شهدها لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بما في ذلك اغتيال أنطوان غانم النائب في مجلس النواب وخمسة أشخاص آخرين في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ويسلّط التقرير الضوء أيضاً على بعض التدابير التي اتخذها اللجنة للإعداد لنقل أنشطتها إلى المحكمة الخاصة للبنان عندما تبدأ المحكمة أعمالها.

وأودّ أن أنتهز هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن خالص شكري لرئيس اللجنة سيرج براميرتز على قيادته المميزة للجنة منذ تعيينه في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وأودّ أيضاً أن أعرب عن شكري لموظفي اللجنة الذين استمروا في إظهار الالتزام والتفاني أثناء الاضطلاع بهذا العمل الهام. وأودّ أيضاً أن أشكر حكومة الجمهورية اللبنانية على تعاونها ودعمها المستمرين.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه المسألة. وسأحيل في الوقت نفسه هذا التقرير إلى الحكومة اللبنانية.

(توقيع) **بان** – كي مون

041207 041207 07-61691 (A)

التقرير التاسع للجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥) و ١٦٨٦ (٢٠٠٦) و ١٧٤٨ (٢٠٠٧)

سيرج براميرتز
رئيس اللجنة

بيروت
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

موجز

طلب مجلس الأمن إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلّة أن تقدم إليه تقريرا كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز في تحقيقاتها، بما في ذلك ما تتلقاه من تعاون من جانب السلطات السورية.

ويوجز هذا التقرير التقدم المحرز منذ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧ في التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وكذلك في المساعدة التقنية المقدّمة إلى السلطات اللبنانية في التحقيقات التي تجريها في ١٨ قضية أخرى، وخصوصا اغتيال أنطوان غانم النائب في مجلس النواب في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

واستناداً إلى تجميع كل الاستنتاجات التي تمّ التوصّل إليها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ركّزت اللجنة على تطبيق خطط عمل مفصلة في جميع مجالات التحقيق. وكانت وتيرة أنشطة اللجنة وتقدمها مشجعين وسمحا للجنة بالتوصل إلى فهم مرضٍ بشأن عدد متزايد من مجالات التحقيق وبلورة أولويات التحقيق في الأشهر المقبلة.

وكلما ضاق نطاق تحقيقات اللجنة، توخت نهجاً أكثر حذراً في إدارة المعلومات. ويتبع هذا النهج لحماية نزاهة التحقيق وأي إجراء قانوني يُتّخذ في المستقبل ولكفالة أمن الأفراد الذين يتعاونون مع اللجنة أو يرغبون في التعاون معها وكذلك لكفالة أمن موظفي اللجنة.

وفي أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت اللجنة أيضاً الإعداد للانتقال إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان عندما تبدأ المحكمة أعمالها. وتشمل أنشطة اللجنة في هذا السياق عمليات محددة في مجال التحقيق والتحليل والإعداد لنقل بيانات اللجنة وملفاتها ووثائقها والمستندات التي في حوزتها.

ومنذ تقريرها السابق المقدّم إلى المجلس (S/2007/424)، واصلت اللجنة العمل عن كثب مع السلطات اللبنانية وتلقّت ردودا إيجابية بشكل عام عند طلب المساعدة من لبنان والجمهورية العربية السورية وكذلك من دول أخرى.

ورغم التدابير المتخذة لتخفيف المخاطر، لا تزال الأجواء السياسية والأمنية المتوترة في لبنان تؤثر في أنشطة اللجنة.

أولاً – مقدمة

١ – يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥) و ١٦٨٦ (٢٠٠٦) و ١٧٤٨ (٢٠٠٧) التي طلب فيها المجلس إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن تقدم إليه تقريراً كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز في تحقيقاتها وعن التعاون الدولي، بما في ذلك ما تتلقاه من تعاون من جانب السلطات السورية.

٢ – ويقدّم هذا التقرير، وهو التقرير التاسع الصادر عن اللجنة، آخر المستجدات بشأن المسائل التي تمّ التطرّق إليها في التقارير السابقة المقدمة إلى المجلس ويشير إلى التقدم الذي أحرزته اللجنة في عملها منذ تقريرها الأخير المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (S/2007/424).

٣ – وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بقيت الحالة الأمنية والسياسية في لبنان شديدة التوتر. وحتى وقت إعداد هذا التقرير في صيغته النهائية، لم يكن البرلمان اللبناني قد انتخب رئيساً جديداً ليحلّ محلّ الرئيس إميل لحود الذي انتهت ولايته في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ورغم أن الحالة الأمنية بقيت هادئة نسبياً في أثناء هذه الأزمة، فإن القوى الأمنية في البلاد ظلت في حال تأهب قصوى تحسّباً لتدهور محتمل للأوضاع إذا لم يجرِ تجاوز المأزق الحالي. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً عدداً من الحوادث الأمنية أبرزها اغتيال النائب في البرلمان أنطوان غانم وخمسة أشخاص آخرين في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٤ – وكما ورد في تقرير اللجنة الأخير المقدم إلى المجلس، جرى التركيز في الفترة المشمولة بالتقرير السابق على تجميع كل معلومات اللجنة واستنتاجاتها وتوصياتها المتعلقة بجميع التحقيقات الجارية. وقد انبثق عن ذلك التجميع عدد من التقارير السرية الشاملة، بما فيها تقرير يتألّف من ألفي صفحة عن التحقيق في اغتيال الحريري. وسمح هذا المجهود المكثف للجنة بجرد حيازاتها الحالية وتقييم الأدلة وتحديد الثغرات المتبقية في التحقيق وكذلك الخيوط الجديدة المحتملة. وستكون هذه التقارير الداخلية التي تُحدَّث باستمرار إحدى الأدوات الأساسية في الانتقال من اللجنة إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان.

٥ – واستناداً إلى جهود التجميع، تحول التركيز في الفترة المشمولة بهذا التقرير نحو تطبيق خطط العمل المفصلة المؤلفة من ١٥٠ صفحة التي وُضِعت على أساس التقارير الموحدة التي تمّ تجميعها. ورغم التحديات التنظيمية المتعددة التي تواجهها اللجنة، كانت وتيرة التقدم مشجعة حيث أجريت ١٠٩ مقابلات في الأشهر الأربعة الأخيرة.

٦ – ومع تقدم التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخرين في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، استطاعت اللجنة أن تضيّق نطاق

التحقيق باطراد عن طريق التوصل إلى استنتاجات أوّلية أدق بشأن الظروف المحيطة بالجريمة، وتستبعد في الوقت نفسه بعض الفرضيات التي طُرِحت سابقاً. وبفضل التقدم الذي أُحرز في أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، توصلت اللجنة إلى فهم مرضٍ لعدد متزايد من مجالات التحقيق وطوّرت بعض خيوط التحقيق الجديدة وتعرفت على هوية مزيد من الأشخاص مثار الشبهات.

٧ - وكلما ضاق نطاق التحقيقات وأعيد تحديد أولويات التحقيق، حرصت اللجنة على توخي نهج أكثر حذراً في إدارة المعلومات المتصلة بالتحقيقات. ويتبع هذا النهج لحماية نزاهة التحقيقات الجارية والإجراءات القانونية في ضوء الانتقال المقبل إلى المحكمة الخاصة للبنان. واللجنة ملزمة أيضاً بالحفاظ على سرية عملية التحقيق لتفادي المساس بتقنيات التحقيق وأساليبه التي قد يؤدي الكشف عنها إلى عرقلة سير التحقيقات.

٨ - وبالإضافة إلى ذلك، تدرك اللجنة الحاجة إلى تفادي التأثير غير الضروري، سواء كان حقيقياً أم مفترضا، على الشهود المحتملين أو الشهود المستقبليين خصوصاً عبر تقديم معلومات قد تسمح بالتعرف على مصدر هذه المعلومات. ومن المهم جداً بالنسبة إلى اللجنة الحفاظ على سرية الأشخاص الذين يتعاونون معها أو يرغبون في التعاون معها. وتقر اللجنة أيضاً بوجود شواغل محتملة تتعلق بسلامة الأشخاص الذين يجري تحديدهم بشكل مباشر أو غير مباشر بوصفهم أشخاصا مثاراً للشبهات ربما كانوا قد تورطوا في بعض جوانب الإعداد للجرائم وارتكابها أو ربما كانوا على علم بإعداد مخطط لتنفيذ الجرائم. وتدرك اللجنة أيضاً أن من واجبها حماية أمن موظفيها، ولذلك طبقت عدداً من التدابير الأمنية الإضافية الرامية إلى حماية موظفي اللجنة وتعزيز إدارة أمن المعلومات إلى أقصى حد.

٩ - وفي ضوء هذا النهج، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر إلى هذا التقرير بوصفه لمحة عامة عن أنشطة اللجنة خلال الأشهر الأربعة الأخيرة وليس عرضاً شاملاً للتقدم الذي أحرز حتى الآن في التحقيقات. ويُتّبع هذا النهج بالاتفاق الكامل مع السلطات القضائية اللبنانية.

١٠ - وعقب اعتماد قرار مجلس الأمن ١٧٥٧ (٢٠٠٧) الذي دعا فيه إلى إنشاء محكمة خاصة للبنان، عملت اللجنة على التحضير لتسليم مهام عملها إلى مكتب المدعي العام للمحكمة عندما تبدأ هذه المحكمة عملها. وقد نشطت اللجنة بوجه خاص في الإعداد لنقل ما بحوزتها من بيانات إلكترونية كثيرة إلى عهدة مكتب المدعي العام. وعملت اللجنة أيضاً مع الفريق الذي جرى تشكيله للإشراف على عملية الانتقال، من أجل وضع العناصر الأولى لبرنامجٍ لحماية الشهود بما يتناسب مع الظروف الخاصة للمحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل اللجنة مع فريق الانتقال على بعض الجوانب الإدارية المهمة لتسليم المهام بين المؤسستين.

١١ - وطوال الفترة المشمولة بهذا التقرير، حافظت اللجنة على تفاعل وثيق وتعاوني مع السلطات اللبنانية في جميع الأمور المتعلقة بعملها. وفيما يتعلق بطلبات الحصول على المساعدة، لا تزال اللجنة تتلقى ردودا إيجابية بشكل عام من جميع الدول، بما فيها الجمهورية العربية السورية. وتشير اللجنة إلى أنها لا تزال تعتمد على التعاون الكامل من جميع الدول وفي الوقت المناسب في سبيل تنفيذ الولاية المنوطة بها.

ثانياً - التقدمُ المحرز في التحقيقات

ألف - التحقيق في اغتيال الحريري

١٢ - واصلت اللجنة، منذ تقديم تقريرها السابق المقدم إلى المجلس، تكريس معظم مواردها للتحقيق في اغتيال رفيق الحريري. وحسبما ورد في أحدث تقرير لها، وضِعت خطط عمل مفصلة بالاستناد إلى جهود تجميع مكثفة أفضت إلى تجميع قدر كبير من المعلومات والنتائج التي توصلت إليها اللجنة عن كافة جوانب التحقيق في اغتيال الحريري. وحددت خطط العمل الأهداف ذات الأولوية التي ينبغي للجنة أن تتابعها قبل انقضاء ولايتها الحالية، واستعدادا لنقل كل مجال من مجالات التحقيق إلى المحكمة الخاصة للبنان. وحسبما هو متوقع، انصب تركيز اللجنة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير على تنفيذ خطط العمل المذكورة.

١٣ - وكان التقدم المحرز مشجعا. فقد أُجريت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ٧٠ مقابلة داخل لبنان وخارجه من بين أكثر من ٢٠٠ مقابلة ذات أولوية تقرر إجراؤها في إطار التحقيق في اغتيال الحريري. كما اتخذت اللجنة عددا من الخطوات الحاسمة الأخرى في مسار التحقيق، ولا سيما في مجالات تحليل الأدلة الجنائية والاتصالات، ساهمت في تحقيق تقدم كبير في فهم اللجنة للأحداث التي جرت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ ومكّنت من التعرف على مزيد من الأشخاص مثار الشبهات.

١ - مسرح الجريمة والمواضيع ذات الصلة

١٤ - فيما يتعلق بجوانب التحقيق المتصلة بمسرح الجريمة، تمكنت اللجنة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير من إيجاد حلول لعدد من القضايا المتبقية. فقد أجرت اللجنة منذ تقريرها السابق المقدم إلى المجلس ٢٦ مقابلة مع شهود تتعلق بالتحقيقات في مسرح جريمة اغتيال الحريري، وتلقت نتائج العديد من المعاينات الجنائية التي ساعدتها على استخلاص بعض الاستنتاجات الأولية الإضافية.

١٥ - وأكملت اللجنة الآن معظم العمليات التي قامت بها فيما يتعلق بتجميع الأدلة الجنائية. وبلغ عدد عمليات تجميع الأدلة الجنائية التي يجري العمل عليها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في إطار التحقيق في اغتيال الحريري ٦٦ عملية لم يكتمل العمل بعد في ٢٣ عملية منها، تشمل ثماني عمليات جديدة بوشر العمل عليها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وسوف تركز اللجنة جهودها في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل على الحصول على نتائج ما تبقى من عمليات تجميع الأدلة الجنائية من أجل إكمال العمل المكثف الذي بدأ في هذا المجال منذ عام ٢٠٠٥. وكما هو الحال بالنسبة لمجالات أخرى، سوف تضاف جميع النتائج الجديدة إلى التقارير الموحدة التي أعدتها اللجنة والتي سوف يتم تحديثها بالكامل قبل انقضاء ولايتها.

الجهاز المتفجر المرتجل

١٦ - حسبما ورد في تقرير اللجنة السابق، فقد وضِعت في تقرير موحد جميع النتائج والاستنتاجات المتعلقة بنوع وكمية المواد المتفجرة، ونوع جهاز التفجير، ونوع ومكان الحاوية الذي كان الجهاز المتفجر المرتجل بداخلها، ووقت التفجير على وجه الدقة. وأكدت تقارير تم الحصول عليها مؤخرا النتائج الأولية التي توصلت إليها اللجنة. وتشعر اللجنة بالارتياح لأنها أجرت جميع المقارنات الممكنة وذات الصلة فيما يتعلق بنوع المواد المتفجرة التي استُخدمت في الاعتداء. وبفضل ما أُحرز من تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير بالنسبة للإجابة على التساؤلات المتبقية بشأن الجهاز المتفجر المرتجل، تشعر اللجنة بالارتياح لأنها كوّنت فهماً شاملاً لمعظم الجوانب المتعلقة بالجريمة.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تم التركيز بشكل خاص على تتبع منشأ المواد المتفجرة. وتعكف اللجنة حاليا على مراجعة معلومات جديدة عن جهات ربما كان في وسعها الحصول على هذه الأنواع من المواد المتفجرة خلال الفترة السابقة لتنفيذ الاعتداء، وتتعلق هذه المعلومات الجديدة بأشخاص وجماعات ومؤسسات. كما تعكف اللجنة على مراجعة حالات تتعلق بمتفجرات يحتمل أنها اختفت خلال الفترة السابقة للاعتداء.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحليلات القائمة على البيانات الزلزالية التي تم الحصول عليها حديثاً مكّنت اللجنة من إجراء مقارنات هامة بين الإشارات الزلزالية التي سجلها المركز الوطني للجيوفيزياء في لبنان عقب الانفجار الذي أدى إلى مقتل الحريري وبين انفجارات أخرى، بما في ذلك الانفجارات المتعلقة بقضايا أخرى تقوم اللجنة بتقديم المساعدة التقنية بشأنها إلى السلطات اللبنانية، كما مكنت اللجنة من إجراء تحليل مقارن لتلك الإشارات من أجل تقييم وتأكيد حجم الانفجارات وغير ذلك من العناصر الوقائعية التي

صاحبت كل انفجار. وحُفِظت تلك البيانات بطريقة تمكّن من سهولة مقارنة شدة تلك الانفجارات المختلفة وخصائصها المميزة الأخرى.

١٩ - وفي ضوء قيام اللجنة بخطوات إضافية في مسار التحقيقات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، فإنها تشعر بالارتياح نظرا لاستبعاد احتمال أن يكون الجهاز المتفجر المرتجل قد أُلقي من الجو.

شاحنة الميتسوبيشي

٢٠ - تمكنت اللجنة من خلال توحيد جميع النتائج التي توصلت إليها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق من التوصل إلى فهم مرض لمنشأ وتاريخ شاحنة الميتسوبيشي من طراز ''كانتر'' التي استخدمت في الهجوم. وركزت اللجنة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير على بقية التساؤلات المتعلقة ببيع الشاحنة إلى مستخدميها النهائيين. وأُجريت أربع مقابلات إضافية منذ تقرير اللجنة الأخير بغية الحصول على فهم أدق لوقت وملابسات عملية البيع. كما حصلت اللجنة على إفادات ووثائق مكنتها من زيادة فهمها لتسلسل التعاملات التي أدت إلى بيع الشاحنة.

٢١ - ولدى اللجنة معلومات تشير إلى قيام رجلين بشراء الشاحنة باستخدام بطاقتي هوية مزورتين. كما زودا البائع عند شراء الشاحنة بمعلومات زائفة عن كيفية الاتصال بهما. وتعمل اللجنة على تحديد هوية هذين الشخصين بغية التعرف على خلفيتهما واحتمال تورطهما في الجريمة.

٢٢ - وما زالت اللجنة تركز أيضا على مرحلة تجهيز الشاحنة. وبالنظر إلى شدة ودقة الاعتداء، فإن تحميل الشاحنة بالمتفجرات وتجهيزها للاعتداء كان على الأرجح عملية طويلة استلزمت مشاركة عدة أشخاص منهم من لديه خبرة في التعامل مع المتفجرات. ويُخطط لإجراء العديد من المقابلات خلال الفترة التي يشملها التقرير المقبل بغية إحراز تقدم في هذا الجانب من التحقيق. وتوحي النتائج التي توصلت إليها اللجنة استنادا إلى الأدلة التي عُثر عليها في مسرح الجريمة بأن المواد المتفجرة كانت مغطاة بألواح خشبية في منصة التحميل في الشاحنة الميتسوبيشي. وسوف تواصل اللجنة الفحوص التي تجريها لكي تعزز فهمها لعملية تجهيز الشاحنة للهجوم وتتوصل إلى فهم نهائي للمكان الدقيق الذي وضعت فيه المتفجرات وطريقة ترتيبها.

هوية منفذ الهجوم الانتحاري

٢٣ - تواصل اللجنة تحسين فهمها للأصل الجغرافي الذي ينتمي إليه الرجل المجهول الهوية الذي يُفترض أنه منفذ الهجوم الانتحاري. وحسبما ورد في التقارير السابقة، تمكنت اللجنة من الحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن التاريخ الشخصي لهذا الفرد.

٢٤ - وتمكنت اللجنة، عن طريق فحوص الأسنان والمقارنات الإحصائية لمواصفات الحمض النووي الريبي المتروع الأوكسجين (DNA)، والفحوص النظائرية المقارنة، من وضع فرضية أساسية واحدة حول المنطقة المحددة في الشرق الأوسط التي يُعتقد أن الرجل المجهول الهوية ينتمي إليها. وتشير النتائج التي توصل إليها الخبراء والتي حصلت عليها اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى أن الشخص الذي يُفترض أنه منفذ الهجوم الانتحاري قد تعرض لكميات كبيرة من نوع محدد من مادة الرصاص ربما بسبب وجوده قرب ذخائر عسكرية بين سن الـ ١٦ و الـ ٢٠ عاما. وقد يشير ذلك إلى أنه كان يعيش قريبا إما من منطقة نزاع أو من منطقة تستخدم فيها الأسلحة بشكل منتظم مثل معسكر للتدريب العسكري. وتوفر النتائج الجديدة التي توصل إليها الخبراء معلومات إضافية عن المكان الذي يُحتمل أن يكون مسقط رأسه، ومزيدا من التفاصيل عن المكان الذي ربما أمضى فيه طفولته. وتنتظر اللجنة نتائج مزيد من الفحوص الجنائية بغية تأكيد هذه النتائج.

٢٥ - وعلى الرغم من أن هذا الجانب من التحقيق أسفر بالفعل عن نتائج مفيدة للغاية ولا يزال يبشر بالمزيد، فإن اللجنة تظل مدركة لوجوب توخي الحذر في تفسير هذه الاستنتاجات الأولية وفهم حدودها بوضوح. ويتعين مواصلة دراسة هذه النتائج خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، بالاقتران مع مجالات أخرى في التحقيق من أجل إحراز تقدم في هذا الجانب من التحريات.

٢٦ - وقد أدت النتائج التي تم الحصول عليها في الفترة المشمولة بهذا التقرير عن منشأ الشخص الذي يفترض أنه منفذ الهجوم الانتحاري إلى توجيه انتباه اللجنة إلى الأشخاص الذين دخلوا لبنان خلال الفترة الزمنية موضع النظر وتنطبق عليهم السمات المميزة لهذا الرجل المجهول الهوية. وتستلزم هذه العملية تحليل أكثر من مليوني سِجِل دخول حصلت عليها اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف اللجنة حالياً على دراسة سِجِلات الأشخاص المفقودين الموجودة لدى عدد من البلدان. وستستمر هذه العمليات الواسعة النطاق التي تستوجب قدرا كبيرا من الموارد في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

مسائل أخرى تتعلق بالأدلة الجنائية

٢٧ - حسبما ورد في تقرير اللجنة السابق المقدم إلى المجلس، فقد جمعت اللجنة خلال التحقيقات التي أجرتها أكثر من ٣٣٠ عينة من الحمض النووي (DNA)، و ١٦٠ بصمة من بصمات الأصابع و ٢٤ رسما تقريبيا لأشخاص مفيدين للتحقيقات. وحُفظت جميع هذه المعلومات في قواعد بيانات يمكن البحث فيها وبدأ تشغيلها مؤخرا وتستخدمها اللجنة لإجراء مقارنات مع قواعد بيانات جنائية وطنية ودولية مشابهة. وبدأت هذه المقارنات تسفر عن نتائج هامة عن طريق فتح مسارات جديدة للتحقيق تمكن اللجنة، بالأهمية نفسها، من قفل مسارات تحقيق أخرى.

٢٨ - وتحقق تقدم في استكمال قاعدة بيانات الأدلة التي تملكها اللجنة. فأدخلت اللجنة في قاعدة بياناتها حتى الآن أكثر من ٣ ٠٠٠ دليل مادي وبيولوجي تم تجميعها خلال التحقيقات، وستعمل اللجنة على استكمال هذه العملية خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. وسوف تُربط قاعدة البيانات هذه بعملية تشمل وضع صورة إلكترونية ثلاثية الأبعاد لمسرح الجريمة.

٢٩ - ومن أجل كفالة إدارة الأدلة المادية بصورة متكاملة ومنسقة تمهيدا لنقلها إلى المحكمة، تتولى اللجنة الوصاية على معظم مواد الأدلة الجنائية المتبقية المأخوذة من مسرح جريمة اغتيال الحريري، وكان بعضها في عهدة السلطات اللبنانية من قبل. وسوف تقوم اللجنة باستكمال مراجعة وجرد هذه المواد وستجري، عند الاقتضاء، المزيد من الفحوص الجنائية.

تحقيقات أخرى ذات صلة بمسرح الجريمة

٣٠ - تمكنت اللجنة عن طريق جهود التجميع التي بذلتها من التعرف على الملابسات المتعلقة بمسار موكب الحريري، والسيارات التي يتألف منها الموكب يوم وقوع الاعتداء، وحالة أجهزة التشويش المستخدمة في سيارات الموكب، والملابسات المتعلقة بالتأخير الطفيف الذي تعرض له الموكب في نقطة تقع على الطريق بين البرلمان وفندق سان جورج، ووجود أشغال مريبة لصيانة الطريق بالقرب من الفندق المذكور، ووجود سيارات معينة في مسرح الجريمة أو بالقرب منه، فضلا عن التلاعب المزعوم بمحتويات مسرح الجريمة وعرقلة التحقيقات. كما تشعر اللجنة بالارتياح لأنها جمعت قائمة شاملة تضم أسماء الأشخاص الذين أُطلِعوا على خط سير الموكب يوم وقوع الاغتيال.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة تجميع المزيد من التفاصيل عن أنشطة رفيق الحريري في الفترة السابقة لموته مباشرة. وأجرت اللجنة خلال الشهور الأربعة الماضية مقابلات مع ثمانية شهود عيان بغية إنجاز تقدم في هذا الجانب من التحقيق، بمن فيهم عدد من الأشخاص الذين كانوا على اتصال وثيق برفيق الحريري في الأيام التي سبقت الاعتداء.

٣٢ - وتواصل اللجنة تجميع معلومات إضافية عن جميع المركبات والأشخاص الذين كانوا موجودين في مسرح الجريمة أو بالقرب منه يوم وقوع الاعتداء. وحصلت اللجنة مؤخرا على كميات إضافية كبيرة من أشرطة الفيديو المتعلقة بأنشطة الحريري في الأيام السابقة للاعتداء. وتتضمن هذه الأشرطة التي تم الحصول عليها مؤخرا ٦١ صورة التُقِطت خلال الشهور الأربعة عشر السابقة للاعتداء، وتبيّن أنها مفيدة في التعرف على العديد من الأشخاص الذين كانوا على اتصال بالحريري خلال الفترة السابقة للجريمة، وفي تعزيز فهم اللجنة للتسلسل الزمني للأحداث خلال الأيام السابقة للجريمة.

٣٣ - كما حصلت اللجنة على شريط جديد سجلته كاميرا للمراقبة بالدائرة التلفزيونية المغلقة يغطي فترات زمنية قبل الاعتداء وبعده وتظهر فيه عدة مواقع حول مسرح الجريمة ومواقع هامة أخرى. ويجري حاليا استعراض هذا الشريط وتوضيحه وتحليله، حيثما أمكن، بمساعدة خبراء دوليين. وقد أُضيف استعراض هذا الشريط إلى المقتنيات الكثيرة الموجودة بحوزة اللجنة من أشرطة الفيديو التي التقطتها كاميرات المراقبة (بالدوائر التلفزيونية المغلقة) وغيرها من الصور.

٢ - الأشخاص المتورطون في ارتكاب الجريمة

أحمد أبو عدس

٣٤ - ترى اللجنة، على إثر تجميع استنتاجاتها بشأن أحمد أبو عدس، وهو الشخص الذي يظهر في فيديو تَبنّي المسؤولية في اغتيال رفيق الحريري، أنها مرتاحة للتوصل إلى فهم شامل لخلفية هذا الشخص وظروفه العائلية وآرائه السياسية والدينية وتاريخه الوظيفي. وقد خلصت، كما ذُكر في تقريرها السابق واستنادا إلى الاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها حتى الآن، إلى أن أحمد أبو عدس ليس هو الانتحاري الذي نفذ الاعتداء الذي استهدف رفيق الحريري.

٣٥ - ولا تزال اللجنة تحقق بشكل حثيث في عدد من الجوانب المتعلقة بدور أحمد أبو عدس في الجريمة. فمن خلال ١٦ مقابلة أجريت في الفترة المشمولة بهذا

التقرير وتحاليل جنائية وخطوات تحقيق أخرى، توصلت اللجنة إلى فهم أنشطة أحمد أبو عدس في الأعوام التي سبقت الجريمة بصورة أكثر تفصيلاً، ولا سيما الأنشطة التي جعلته يقيم صلات مع واحد أو أكثر من الأشخاص المرتبطين بمجموعات متطرفة معروفة. وبشكل خاص، أُحرِز تقدم في تحديد هوية الشخص الذي يُعتقد أنه اختفى مع أحمد أبو عدس في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٣٦ - وتنتظر اللجنة نتائج عدد من المعاينات الهامة التي يُتوقع أن تسلط مزيدا من الضوء على الروابط بين أحمد أبو عدس وشركائه واغتيال رفيق الحريري.

٣٧ - وأحرزت اللجنة أيضاً، في الفترة المشمولة بهذا التقرير، تقدماً كبيراً في تحديد تسلسل الأحداث التي أدّت إلى بث تلفزيون الجزيرة لشريط الفيديو الذي جرى فيه تبني المسؤولية في اغتيال رفيق الحريري. وعززت اللجنة بشكل خاص فهمها لتسلسل مجموعة من الاتصالات الهاتفية بمكتب الجزيرة في بيروت في يوم الاعتداء ومضمونها، وكذلك عثور بعض موظفي الجزيرة على شريط الفيديو في وقت لاحق. واستنادا إلى معلومات عن لهجات الأشخاص الذين اتصلوا هاتفيا بتلفزيون الجزيرة والمفردات التي استعملوها، تؤكد اللجنة في استنتاجاتها الأولية أن العربية قد لا تكون اللغة الأم لبعض هؤلاء الأشخاص على الأقل. ولا تزال هذه المسألة قيد التحقيق. وإضافة إلى ذلك، استعرضت اللجنة تسجيلات كاميرا المراقبة التي كانت تغطي الموقع الذي وُضع فيه شريط الفيديو وحللتها، وحدّدت بعض الصور التي اعتبرت ذات أهمية خاصة بالنسبة للتحقيق.

٣٨ - وحللت اللجنة البصمات الـ ٣٠ التي رُفعت عن شريط الفيديو ومواد ذات صلة به، وهي تقوم حاليا، من خلال طريقة الاستبعاد، بتحديد مشبوهين محتملين أو أشخاص آخرين ربما لمسوا الشريط أثناء تسجيله أو تسليمه. وقد جرى حتى الآن تحديد بصمات ١٣ شخصاً ينتمون إلى وكالات إنفاذ القانون أو الإعلام، واستُبعدوا بالتالي من دائرة الشبهات.

٣٩ - وتعقبت اللجنة أيضا شريط الفيديو المستخدم لتسجيل تبني المسؤولية في اغتيال رفيق الحريري، فأكدت أنّه أُنتج في الصين ووزعته لاحقا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ شركة تتخذ من جمهورية كوريا مقرا لها ضمن مجموعة من ٠٠٠ ٢٧ شريط صُدّرت إلى لبنان. وتحاول اللجنة حالياً تحديد سلسلة العمليات التي أدّت إلى بيع الشريط لمستخدمه النهائي. وسيتابَع استكشاف هذا الجانب من التحقيق في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

تحليل الاتصالات

٤٠ - لا يزال تحليل كميات كبيرة جداً من سجلات الاتصالات الهاتفية ونصوص الرسائل الإلكترونية السريعة وأشكال أخرى من بيانات الاتصالات السلكية واللاسلكية يشكل

إحـدى أدوات التحقيـق الأساسـية الـتي تـستعملها اللجنـة في التحقيـق في اغتيـال الحريـري، وكذلك في القضايا الأخرى التي تقدم فيها المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية. وقد خصصت اللجنة في الآونة الأخيرة مزيداً من الموارد البشرية والتقنية لهذا الجانب من التحقيق. وهي تعمل حالياً على مجموعة بيانات تضم أكثر من ٦,٥ بلايين سجل اتصال هاتفي تغطي أطراً زمنية متنوعة ذات أهمية بالنسبة للتحقيق.

٤١ - ولا يزال عنصر التحقيق المتمثل في تحليل الاتصالات يشكل أداة أساسية لاختبار النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في مجالات أخرى من التحقيق ودعمها. ويشكل تحليل سجلات الاتصالات الهاتفية بصورة خاصة جزءا أساسيا من التحضير لإجراء المقابلات مع الشهود.

٤٢ - وواصلت اللجنة تحقيقاتها بشأن الأشخاص الذين يبدو أنهم كانوا يستعملون عدداً صغيراً من بطاقات الهواتف الخلوية لمراقبة رفيق الحريري في الفترة التي سبقت الاعتداء. وأجرت عدداً من المقابلات، واضطلعت بأنشطة تحقيق أخرى تتعلق ببيع هذه البطاقات وعدد من أجهزة الهاتف لهؤلاء الأشخاص. وركزت اهتمامها على منطقة محددة يُعتقد أن البطاقات بيعت منها. واللجنة مرتاحة الآن لفهمها للدور الذي اضطلع به الأشخاص الذين باعوا هذه البطاقات.

٤٣ - وأجريت في الفترة المشمولة بهذا التقرير عمليات مسح للاتصالات الهاتفية في نحو ١٥ موقعاً ذات أهمية في قضية الحريري. وتهدف عمليات المسح إلى تحديد أبراج الهواتف الخلوية التي يمكن أن تكون قد وفرت التغطية للهواتف الخلوية ذات الأهمية بالنسبة للتحقيق في أماكن هامة في فترات زمنية محددة. وتجرى عمليات مسح إضافية من أجل إكمال تحقيقات اللجنة في هذا المجال.

٤٤ - وحُولت نتائج عمليات تحليل الاتصالات الهاتفية التي تجريها اللجنة إلى شكل برنامج إلكتروني تحليلي، وهو الشكل المشترك الذي يستخدمه معظم أجهزة إنفاذ القانون والذي يتيح إمكانية البحث في البيانات والتحاليل ونقلها بسهولة.

٣ - الدوافع والأشخاص مثار الشبهات

٤٥ - بذلت اللجنة منذ إنشائها، على حد ما أشارت إليه في تقريرها السابق، جهودا حثيثة للتوصل إلى فهم شامل للعوامل التي يُحتمل أن تكون قد هيأت المناخ الذي تكوّنت فيه دوافع اغتيال رفيق الحريري. واللجنة، استنادا إلى الاستعراض النقدي للأدلة الموجودة بحوزتها بشأن الدوافع المحتملة، مرتاحة للتقدم المحرز حتى الآن في هذا المجال.

٤٦ - وضيّقت اللجنة إلى حد بعيد، على النحو المفصّل في تقاريرها الموحّدة، نطاق الدوافع المحتملة للاغتيال بحيث باتت تقتصر على الدوافع المحتملة المتصلة بأنشطة رفيق الحريري السياسية في الأشهر والسنوات التي سبقت مقتله. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت اللجنة توسيع نطاق فهمها لعلاقة عدة أحداث سياسية بالدوافع المحتملة. وتشمل هذه الأحداث اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والدور الممكن أو المتصوَّر الذي أداه رفيق الحريري في وضع ذلك القرار وتنفيذه، وتمديد ولاية الرئيس إميل لحود، والإصلاح المقترح للقانون الانتخابي، إضافة إلى وضع رفيق الحريري السياسي على مشارف الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٥.

٤٧ - وكما ذُكر سابقاً، تواصل اللجنة تقييم أهمية المحاولات التي بُذلت لتسهيل قيام تقارب بين رفيق الحريري وبعض الأشخاص الذين ربما كان على خلاف معهم في الفترة التي سبقت اغتياله. واللجنة مرتاحة الآن أيضاً لما توصلت إليه في تحقيقاتها بشأن التهديدات والتحذيرات والتطمينات المحددة التي نُقلت إلى الحريري بشأن سلامته في الأشهر التي سبقت الاعتداء.

٤٨ - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، أجريت ٢٧ مقابلة واتُخذت خطوات عديدة أخرى في التحقيق استنادا إلى خطط العمل المعروضة في تقرير اللجنة السابق. وقد أتاح عمل اللجنة في هذا المجال، في الفترة المشمولة بهذا التقرير، تنظيم بعض فرضيات عملها بشأن الدوافع المحتملة للاعتداء. وعملت اللجنة أيضاً على تقصي وتقييم الطريقة التي ربما يمكن فيها لهذه الدوافع المحتملة أن تربط بين قضية اغتيال الحريري والقضايا الأخرى التي تقدم اللجنة مساعدة تقنية بشأنها.

٤٩ - ورغم ارتياح اللجنة حاليا لفهمها العام لهذه الأحداث وعلاقتها بالدوافع الممكنة للجريمة، فإنها ستواصل متابعة بعض مسارات التحقيق في المرحلة المشمولة بالتقرير المقبل.

٥٠ - علاوة على ذلك، تقيّدت اللجنة طوال مراحل التحقيق بواجب النظر بالشكل المناسب في الفرضيات البديلة وأخذها في الاعتبار. وكما ذُكر في التقرير السابق، تشمل هذه الفرضيات احتمال استهداف مجموعات متطرفة للحريري لأسباب عديدة ممكنة من بينها أن كثيرا من الأوساط كانت تعتبره شخصية قيادية في طائفته. وبما أن من المتعذر استبعاد أن الدافع لاغتيال الحريري ربما كان مزيجا من العوامل السياسية والمذهبية، فقد واصلت اللجنة النظر في هذه المسائل لفهم مدى صحة كل فرضية وتقييمها بالشكل المناسب. وبسبب احتمال تأثير مزيج من العوامل في الدافع لاغتيال الحريري، تتدارس اللجنة عن كثب إمكانية مشاركة فريقين أو أكثر من الجناة في تحضير الاعتداء وتنفيذه.

٥١ - ومنذ تقرير اللجنة السابق، جرى التركيز بشكل خاص على تحليل البنى القانونية والمفروضة بحكم الأمر الواقع للعديد من المنظمات التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للتحقيق بسبب دورها في لبنان في الفترة التي سبقت الاغتيال. وتواصل اللجنة النظر في التسلسل الهيكلي داخل هذه المنظمات، وحركة المعلومات فيها، ووسائلها وإمكاناتها العملياتية في الفترة التي تهم اللجنة. وقد استمدت اللجنة من هذه المعاينة إدراكاً قيِّماً لهذه المنظمات ونظرة متعمقة لها اتضح أنه لا بد منهما لفهم الوضع الذي كان سائدا في لبنان قبل الاغتيال وتقييمه بالشكل المناسب.

٥٢ - وأتاح عدد من المقابلات التي أجريت مع مسؤولين سوريين ولبنانيين رفيعي المستوى في الفترة المشمولة بهذا التقرير، بصورة خاصة، تأكيد فهم اللجنة لبنى بعض هذه المنظمات أو تعزيزه، ودفع بها إلى تحديد أولويات التحقيق بشكل أفضل. كما سمحت هذه المقابلات للجنة بتعميق فهمها لمستوى التعاون الذي كان قائماً بين الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية في الفترة التي تهم اللجنة.

٥٣ - وقامت اللجنة أيضاً بتعميق وتوسيع فهمها للتورط المحتمل لعدد من الأشخاص مثار الشبهات، بمن فيهم أشخاص حدّدتهم في الآونة الأخيرة، الذين ربما كانوا قد تورطوا في بعض جوانب الإعداد للجريمة وتنفيذها أو ربما كانوا على علم بإعداد مخطط لتنفيذ الجريمة. وإضافة إلى التقدم المحرز في ربط عدد من الأشخاص مثار الشبهات بارتكاب الجريمة، أثبتت اللجنة أيضاً وجود روابط فيما بين بعض هؤلاء الأشخاص. وسيظل مسار التحقيق هذا إحدى الأولويات في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

باء - المساعدة التقنية في القضايا الأخرى

٥٤ - واصلت اللجنة، عملا بالولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن، تقديم المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية في التحقيقات التي تجريها في ١٨ قضية أخرى من بينها اغتيال أنطوان غانم النائب في مجلس النواب في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٥٥ - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، ركزت اللجنة اهتمامها على تنفيذ خطط العمل التي وضعت استنادا إلى تجميع معلومات اللجنة واستنتاجاتها بشأن كل قضية من هذه القضايا. ومن بين الـ ١٠٠ مقابلة التي حُدد أنها ذات أولوية في خطط العمل الخاصة بالقضايا الـ ١٨ المذكورة، أجريت ٤٠ مقابلة في الفترة المشمولة بهذا التقرير. وأجرت اللجنة أيضاً زيارات متابعة لمسارح الجريمة في الاعتداءات التي استهدفت أشخاصاً محددين ولمواقع ذات صلة بها من أجل إكمال تقييمات أخرى لمسارح الجريمة.

٥٦ - وبما أن اغتيال الحريري يظل موضوع التركيز الأساسي للجنة، ونظرا للموارد المحدودة المتوافرة لها لتقديم المساعدة إلى السلطات اللبنانية في التحقيقات التي تجريها في عدد متزايد من القضايا الأخرى، فإن التقدم المحرز في الفترة المشمولة بهذا التقرير كان مرضيا.

٥٧ - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، بدأت اللجنة جمع تقارير مرجعية عن الجرائم في كل من القضايا الـ ١٨، بدءاً بالاعتداءات التسعة التي استهدفت مروان حماده وسمير قصير وجورج حاوي وإلياس المر ومي شدياق وجبران تويني وبيار الجميل ووليد عيدو وأنطوان غانم. وتضم هذه التقارير الإفادات والصور ورسوم مسرح الجريمة والتقارير الجنائية الأكثر أهمية ومعلومات أخرى على صلة بالجريمة في كل قضية. وفي حين نجحت التقارير الموحّدة في تركيز التحقيق وتوجيهه عبر تحديد الثغرات الكامنة فيه وتحديد خيوطه، ستوفر التقارير المرجعية عن الجرائم مورداً إضافيا يتيح للمحققين الاطلاع بسهولة وفي مكان واحد على جميع المواد الهامة المرتبطة بهذه القضايا. وستسلَّم هذه التقارير إلى المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان لتمكينه في ضوء اختصاص المحكمة من تقييم وجود أي روابط.

٥٨ - وعقدت اللجنة في الأشهر الأربعة الأخيرة اجتماعات مع كلٍ من قضاة التحقيق في الاعتداءات التسعة التي استهدفت أشخاصاً محددين ومع المدعي العام لمناقشة خيوط التحقيق، وتقييم وضع كل تحقيق، وتحديد المجالات التي تستطيع اللجنة فيها أن تقدم مساعدة تقنية إضافية. وأتاحت الاجتماعات أيضاً كفالة التنسيق بين الخطوات التي تتخذها اللجنة والسلطات اللبنانية. وقد أثبتت هذه المناقشات جدواها ويجري حالياً استعراض نتائجها. وستتخذ اللجنة والسلطات اللبنانية إجراءات المتابعة الملائمة. ويُعتزم أيضاً في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل عقد اجتماعات مع قضاة التحقيق في القضايا الأخرى. وقد جرى في الآونة الأخيرة تسليم عدد كبير من التقارير التقنية الإضافية إلى السلطات اللبنانية.

١ - مجالات المساعدة التقنية

٥٩ - قدمت اللجنة المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية في عدد من المجالات منها إجراء الفحوص الجنائية وتحليل الاتصالات وإجراء مقابلات مع الشهود في القضايا الـ ١٨. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أرسلت اللجنة ٢٩ طلبا للمساعدة إلى السلطات اللبنانية بشأن تلك القضايا. وقد جددت اللجنة جهودها لكفالة إبلاغ السلطات اللبنانية على الفور وبانتظام بنتائج تحقيقات اللجنة في القضايا الثماني عشرة.

الفحوص الجنائية

٦٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت اللجنة عدة فحوص جنائية أساسية ذات صلة بالقضايا الثماني عشرة، أفضى بعضها إلى نتائج هامة.

٦١ - وفيما يتعلق بهذه القضايا الثماني عشرة، بدأ تنفيذ ٣٩ عملية تحقيق جنائي معظمها مرتبط بالتحقيقات في مسرح الجريمة، وتحليل المتفجرات، والبحث عن هوية البصمات والفحوص البالستية وتحليل الحمض النووي (DNA)، ومعاينة بقع الدم، والتصوير الرقمي، والتحاليل الزلزالية والفحوص البيولوجية الجنائية. وقد استُكمل ما مجموعه ١٩ عملية من تلك العمليات وأُبلغ المدعي العام وقضاة التحقيق بالنتائج النهائية.

٦٢ - واستطاعت اللجنة من خلال تحليل البيانات الزلزالية التي سجلها المركز الوطني للجيوفيزياء في لبنان أن تجري بعض المقارنات المفيدة بشأن الخصائص الزلزالية للانفجارات في الهجمات بالقنابل غير محددة الأهداف. ويظهر هذا التحليل، على سبيل المثال، أن الموجات الزلزالية المسجلة عقب الانفجارات التي وقعت في برمانا ونيو جديدة وجونيه تبين وجود بعض أوجه التشابه مع الانفجار الذي أودى بحياة الحريري، وتُظهر خصائص مختلفة مقارنة بالانفجار الذي دوى في الزلقا. وتؤكد هذه الاختلافات بعض الاستنتاجات التي خلصت إليها اللجنة من قبل بشأن موقع وحجم الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي استُخدمت في كل حالة من تلك الحالات.

٦٣ - وفي سياق التحقيق في اغتيال الوزير بيار الجميل، أجرت اللجنة عدة فحوص جديدة وهامة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وقامت اللجنة بتحليل عدة عينات من الحمض النووي (DNA) التي عثر عليها في مسرح الجريمة وفرزت عينات الحمض النووي للعديد من الأشخاص مجهولي الهوية على اعتبار أنها تعود للفاعلين المحتملين. وبناء على طلب للمساعدة مقدم من السلطات اللبنانية، أجرت اللجنة فحوصا جنائية مستفيضة لجثتي شخصين يعتبران مشتبها فيهما استنادا إلى المقابلات التي أجرتها السلطات اللبنانية مع الشهود. وتشير النتائج التي توصل إليها خبراء اللجنة إلى أن خصائص الحمض النووي لهذين الشخصين المتوفيين لا تتطابق مع خصائص الحمض النووي للأشخاص مجهولي الهوية المحددين كفاعلين محتملين.

٦٤ - وفيما يتعلق بالتحقيق في قضية الجميل، أجرت اللجنة تحقيقات مفصلة بشأن سيارة سوداء اللون من طراز هوندا (CRV) احتجزتها السلطات السورية أصلا ثم سلمتها إلى السلطات اللبنانية، ويشتبه حسب إفادة أحد الشهود في أنها استُخدمت من قبل الفاعلين وأنها لامست سيارة الضحية. وأجرى الخبراء الدوليون العاملون مع اللجنة فحوصا جنائية موسعة تتعلق بهذه المركبة، بما فيها فحوص البصمات والشعر والألياف والزجاج والبلاستيك

والطلاء، فضلا عن تحليل مخلفات الرصاصات، وفحوص مفصلة لأنبوب العادم وتحقيقات باليستية. وبناء على النتائج الأولية، يتعذر على اللجنة أن تستخلص استنتاجات مجدية في هذه المرحلة بشأن علاقة هذه السيارة بالجريمة.

٦٥ - وحصلت اللجنة أيضا على معلومات أكثر تفصيلا بشأن مختلف أنواع الأسلحة المستخدمة في الاعتداء، وكذلك مسارات الرصاصات والموقع التقريبي الذي استخدم منه كل سلاح. وأجرت اللجنة والسلطات اللبنانية مقارنات مع أسلحة مماثلة احتجزتها السلطات اللبنانية في قضايا أخرى.

٦٦ - وفي سياق التحقيق في حادثة تفجير الحافلتين في عين علق في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عاينت اللجنة ١٧٥ دليلا ماديا مأخوذا من مسرح الجريمة، بما في ذلك عينات من الحمض النووي وعينات من المتفجرات ومحامل كريات وآثار إطلاقها. ومن بين عينات الحمض النووي الثلاث عشرة المأخوذة من موقع الجريمة، عُثر على ثلاث مواصفات جينية ذات أهمية خاصة مأخوذة من أربعة مواقع مختلفة في الحافلتين. وأسفرت تحاليل الحمض النووي التي أجرتها اللجنة في قضية عين علق عن نتائج مفيدة ذات صلة مباشرة بالفاعلين المحتملين. كما توصلت اللجنة إلى بعض الاستنتاجات الإضافية بشأن نوع وموقع الأجهزة المتفجرة المرتجلة، فضلا عن طريقة التنفيذ التي استخدمها الفاعلون على وجه الدقة. ويتواصل إبلاغ جميع نتائج هذه الفحوصات إلى السلطات اللبنانية التي تعكف على ملاحقة العديد من المشتبه فيهم.

٦٧ - وحصلت اللجنة على مزيد من النتائج من الفحوص التي أجريت على الأدلة المادية التي أخذت من مسرح الجريمة الذي قتل فيه وليد عيدو النائب في مجلس النواب في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في وسط بيروت. وأحالت اللجنة إلى السلطات اللبنانية عددا من التقارير الجنائية التي تتضمن معلومات بشأن المتفجرات المستخدمة، والسيارة التي يزعم أنها استُخدمت في نقل الجهاز المتفجر المرتجل، فضلا عن سيارة الضحية.

تحليل الاتصالات

٦٨ - تطبق اللجنة نفس تقنيات تحليل الاتصالات المستخدمة في قضية الحريري على القضايا الثماني عشرة الأخرى. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أجرت اللجنة عمليات مسح موقعي لاتصالات الهاتف الخلوي في الأماكن التي ارتُكبت فيها الاعتداءات التسعة غير المحددة الأهداف في الكاسليك، وسد البوشرية، والمركز التجاري ''بلازا سنتر'' في برمانا، ومكاتب محطة إذاعة ''صوت المحبة'' في جونيه؛ وشارع مونو في الأشرفية؛ ومنطقة الزلقا؛ وشارع نعوم لبكي في الأشرفية؛ وعين علق في منطقة المتن؛ ونيو جديدة. وقد قامت اللجنة

بإدماج البيانات الناتجة عن عمليات المسح المذكورة والبيانات المتعلقة بسجلات الاتصالات الهاتفية ذات الأهمية الخاصة، في أدواتها المتكاملة لتحليل الاتصالات، ويجري حاليا تحليلها في كل قضية على حدة. وتتيح هذه البيانات للجنة، إلى جانب مساعدتها في فهم أنشطة الاتصالات التي يقوم بها الفاعلون المحتملون، إمكانية إجراء مقارنات فيما بين القضايا الثماني عشرة ومع قضية الحريري ذاتها.

٢ - تحديد الصلات

٦٩ - ركزت اللجنة، بالاقتران مع المساعدة التقنية المقدمة إلى السلطات اللبنانية في هذه القضايا، على تحديد الصلات الممكنة فيما بين هذه القضايا ذاتها وبين هذه القضايا وقضية الحريري. وتواصل اللجنة بحث القواسم المشتركة بين مواصفات الضحايا وطريقة التنفيذ والدوافع المحتملة الكامنة وراء ارتكاب هذه الاعتداءات. وللمساعدة في هذا المسعى، نجحت اللجنة في تطوير عدة أدوات وعمليات تحليلية بهدف إبراز الصلات الممكنة والاختلافات المحتملة بين هذه القضايا.

٧٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بدأت اللجنة عددا من عمليات التحقيق المشتركة بين قضية الحريري والقضايا الثماني عشرة الأخرى. وتشمل هذه العمليات تحاليل جنائية وتحاليل اتصالات، وإجراء مقارنات بين أنواع المتفجرات المستخدمة وفحوص للسيارات المستخدمة في بعض الاعتداءات وتحريات بشأن قواسم مشتركة ممكنة بين الحصول على السيارات المستخدمة في العديد من الاعتداءات وتسجيل تلك السيارات، وتحليل شامل للبيانات المتاحة بشأن دخول بعض الأفراد إلى لبنان وخروجهم منه، فضلا عن مشاريع تحليلية مشتركة أخرى.

٧١ - وكما هو مبين في تقرير اللجنة السابق المقدم إلى المجلس، أولت اللجنة اهتماما خاصا للتحقيقات المتعلقة بالدوافع الممكنة وراء ارتكاب هذه الجرائم، ولا سيما بالنظر إلى الأنشطة العامة والأنشطة السياسية لضحايا الاعتداءات المحددة الأهداف، إذ أنه من المرجح أن يكون لها دور هام في تشكيل الدوافع لهذه الجرائم. وللمضي قدما في هذا المسار من التحقيق، بدأت اللجنة، في جملة عمليات مشتركة أخرى، مشروعا لتحليل المواد الإعلامية سينكب على دراسة المواقف العامة والإعلانات والبيانات والمقالات التي صدرت عن ضحايا الاعتداءات المحددة الأهداف أو المتعلقة بهم. وستشهد الفترة المشمولة بالتقرير المقبل تطوير هذه العملية التي ستشمل أيضا التحقيق في اغتيال الحريري.

٧٢ - وتمكنت اللجنة من خلال تقييم الأدلة التي تم الحصول عليها حتى الآن، واستخدام الأدوات والعمليات التحليلية الموصوفة أعلاه، من تركيز التحقيقات الجارية على مسارات التحري الأجدى في تحديد الصلات.

٧٣ - وأكدت خطوات التحقيق التي اتخذت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير فرضية اللجنة عن احتمال وجود صلات عملياتية بين بعض الفاعلين المحتملين لهذه الجرائم المختلفة. وستتابع هذه التحريات على سبيل الأولوية في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، مع مراعاة نهج اللجنة في إدارة المعلومات الحساسة. إضافة إلى ذلك، ستُستكمل التقارير الموحدة التي تعززها التقارير المرجعية عن الجرائم لكي تعكس التطورات المستجدة في كل قضية على حدة وتحديد الصلات الممكنة.

٧٤ - وستساعد هذه الأدوات والموارد في نهاية المطاف في عملية الانتقال إلى المحكمة الخاصة للبنان بتقديم معلومات مقنعة إلى مكتب المدعي العام للمحكمة تشمل سجل التحقيقات التي أجريت في القضايا والعمل التحليلي الذي اضطلعت به اللجنة حتى تاريخه.

٣ - قضية أنطوان غانم

٧٥ - في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قُتل أنطوان غانم النائب في مجلس النواب مع خمسة أشخاص آخرين عندما انفجرت سيارة مفخخة قرب سيارته وهو يغادر اجتماعا في منطقة حرش ثابت في منطقة بيروت الشرقية. وقد أسفر هذا الاعتداء عن إصابة أكثر من ٧٠ شخصا بجروح . وكان غانم، العضو في الأغلبية البرلمانية، سادس نائب يُقتل في لبنان منذ عام ٢٠٠٥.

٧٦ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وبناء على طلب مقدم من رئيس الوزراء السنيورة إلى الأمين العام، كُلفت اللجنة بتقديم مساعدة تقنية إلى السلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في هذا الاعتداء. وأوفد على الفور فريق خبراء تابع للجنة إلى موقع الجريمة.

٧٧ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وصل خبراء الأدلة الجنائية الدوليون العاملون مع اللجنة إلى مسرح الجريمة حيث عملوا مدة عشرة أيام متتالية بالتنسيق مع السلطات اللبنانية. وعُثر ما مجموعه على ١٠٨ من الأدلة المادية أُرسل معظمها لإجراء مزيد من التحاليل العلمية عليها. وعلى الرغم من أن التحقيق في هذا الاعتداء لا يزال في مراحله الأولى، تمكنت اللجنة من فرز أربع عينات من الحمض النووي ذات أهمية في التحقيق، فضلا عن ١٢ بصمة حذاء مأخوذة من أماكن يمكن أن تكون قد استُخدمت لأغراض الرصد. وتفيد النتائج الأولية للخبراء أن المتفجرات المستخدمة في هذا الاعتداء كانت من نوع ''ثلاثي نتريت الأمين

ثلاثي الميثيلين الحلقي (RDX)''. وحددت اللجنة أيضا التوقيت الدقيق لوقوع الانفجار في الساعة ١٧ و ٢١ دقيقة و ١٢ ثانية.

٧٨ - وأجريت مقابلتان أساسيتان في هذه القضية، ومن المقرر إجراء عدة مقابلات أخرى في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. وقامت اللجنة أيضا بإعداد لمحة وصفية عن الضحية وجدول زمني للأحداث التي سبقت الاعتداء. وبدأت اللجنة تبحث الصلات الممكنة مع اعتداءات أخرى.

٧٩ - وكان أنطوان غانم قد عاد إلى لبنان من رحلة مطولة في الخارج قبل ثلاثة أيام فقط من اغتياله، مما يشير إلى قيام الفاعلين على وجه السرعة برصد تحركاته. وحين وقوع الاعتداء، كان غانم خارجا من اجتماع مع صديق له. وكان الاجتماع قد تقرر ضمن مهلة قصيرة للغاية ودام نحو ساعة واحدة. وتشير النتائج الأولية للتحقيق إلى أن الفاعلين تمكنوا في غضون فترة وجيزة للغاية من إجراء الرصد وإرسال سيارة مفخخة بأجهزة متفجرة مرتجلة لتنفيذ الهجوم. ويدل هذا على القدرات العملياتية المتقدمة للفاعلين، وقد يوحي بأن عددا من السيارات المفخخة بأجهزة متفجرة مرتجلة كان قد أُعد مسبقا، ربما في عدة أماكن، من أجل تحريكها في غضون فترة قصيرة.

ثالثا - التعاون الخارجي

ألف - التفاعل مع السلطات اللبنانية

٨٠ - تعمل اللجنة على نحو وثيق مع السلطات اللبنانية بشأن المسائل المتعلقة بكل من قضية الحريري والقضايا الثماني عشرة الأخرى. وتُعقد بانتظام اجتماعات بين اللجنة والمدعي العام وموظفيه، ومع قاضي التحقيق الذي عيّن في الآونة الأخيرة لتولّي قضية الحريري. واجتمعت اللجنة أيضا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بجميع قضاة التحقيق المكلفين بالتحقيقات المتعلقة بالاعتداءات المحددة الأهداف. وأتاحت هذه الاجتماعات المعقودة مع كل من المدعي العام وقضاة التحقيق فرصة سانحة لكفالة التعاون والاتصال. وعلاوة على ذلك، سيسهّل هذا التنسيق الوثيق انتقالاً سلساً إلى المحكمة الخاصة للبنان.

٨١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جدّدت اللجنة جهودها الرامية إلى كفالة إطلاع السلطات اللبنانية على ما تقوم به اللجنة من أنشطة وما تحرزه من تقدم في تحقيقاتها. وعقدت اللجنة اجتماعات منتظمة مع السلطات اللبنانية بغية تنسيق الأنشطة واستعراض الأدلة ذات الصلة بالتحقيقات. وإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة تبادل كم كبير من المعلومات مع السلطات اللبنانية، بما في ذلك المقابلات مع الشهود وتقارير الأدلة الجنائية.

و لم تأل اللجنة جهدا في سبيل تزويد السلطات اللبنانية المختصة بكل ما جمعته اللجنة من معلومات لتمكينها من إجراء تقييم مستقل للأدلة المحصّل عليها حتى الآن والتصرف وفقا لذلك التقييم.

٨٢ - ووجّهت اللجنة إلى المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٩٨ طلبا للمساعدة على جدولة مقابلات، والحصول على وثائق، وإفساح المجال للاطلاع على أدلة مادية، وإجراء الترتيبات اللازمة لأنشطة اللجنة في لبنان. وما فتئت السلطات اللبنانية تستجيب بشكل تام لهذه الطلبات، وعليه، تعرب اللجنة عن الامتنان لهذا التعاون المثمر.

٨٣ - وتحافظ اللجنة أيضا على علاقة عمل وثيقة مع السلطات اللبنانية التي توفر خدمات أمنية لموظفي اللجنة ومرافقها. وتعرب اللجنة عن الامتنان للجيش اللبناني ولقوى الأمن الداخلي لما يقدمانه من دعم لا يفتر.

باء - التعاون مع الجمهورية العربية السورية

٨٤ - تمشياً مع التزامات الجمهورية العربية السورية بموجب قراري مجلس الأمن ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، والتفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه بين اللجنة والجمهورية العربية السورية في عام ٢٠٠٦، لا يزال تعاون الجمهورية العربية السورية مع اللجنة مُرضيا على وجه العموم.

٨٥ - وقد وجهت اللجنة إلى الجمهورية العربية السورية ما مجموعه ١١ طلبا للمساعدة على مدى الأربعة أشهر الأخيرة، ليصل بذلك مجموع عدد طلبات المساعدة الموجهة إلى الجمهورية العربية السورية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ٦٨ طلباً. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدمت الجمهورية العربية السورية المساعدة إلى اللجنة استجابة لطلباتها في غضون الأطر الزمنية المناسبة. وتقرّ اللجنة أيضا بما تقدمه الجمهورية العربية السورية من دعم في تنظيم مختلف أنشطة التحقيق التي تجريها اللجنة في بلدها، بما في ذلك تسع بعثات موفدة إليها خلال الفترة المشمولة بهذا بالتقرير.

٨٦ - وستواصل اللجنة طلب تعاون الجمهورية العربية السورية الكامل في الاضطلاع بولايتها.

جيم - التعاون مع الدول الأخرى

٨٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وُجّه ١٤ طلبا للمساعدة إلى ١١ دولة، علاوة على طلبات المساعدة الموجهة إلى لبنان والجمهورية العربية السورية، ليصل بذلك

مجموع طلبات المساعدة الموجهة إلى سائر الدول منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ١٢٠ طلباً. وكلّما تمت الاستجابة لطلبات اللجنة على نحو كامل وفي الوقت المحدد تمكنت اللجنة من إحراز تقدم كبير بفضل المساعدة التي تقدمها هذه الدول الأخرى.

٨٨ - وتعرب اللجنة عن الامتنان لما تلقّته من دعم ومعلومات وخبرات فنية من عدد من الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومثلما جاء في آخر التقارير التي قدمتها اللجنة إلى المجلس سابقاً، فإنه ما من سبيلٍ لتمكين اللجنة من إنجاز ولايتها بفعالية سوى التعويل على تعاون جميع الدول في تزويدها بما تطلبه من دعم ومعلومات.

رابعا - الأنشطة الانتقالية

٨٩ - في أعقاب اعتماد قرار مجلس الأمن ١٧٥٧ (٢٠٠٧) الداعي إلى إنشاء المحكمة الخاصة للبنان، وتمشياً مع تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، خصصت اللجنة في الفترة المشمولة بهذا التقرير موارد لتخطيط تسليم مهام عملها إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان. وتنصبّ أنشطة اللجنة في هذا الصدد على كفالة الانتقال السلس بين المؤسستين.

ألف - تحضير البيانات والوثائق والملفات والأدلة المادية

٩٠ - اضطلعت اللجنة بالعديد من المشاريع المتعلقة بإدارة وتخزين والتسليم النهائي للكم الكبير من البيانات والوثائق والأدلة المادية وغير ذلك من المعلومات الموجودة حاليا بحوزة اللجنة.

٩١ - وقد أنجزت اللجنة جردا دقيقا لما لديها من بيانات ومقتنيات وثائقية، على نحو ما جاء في تقريرها السابق المقدم إلى المجلس. ففي نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان قد تجمّع لدى اللجنة ما قدره ١ ٥٠٠ غيغابايت من البيانات الإلكترونية في زهاء ٨٥٠ ٠٠٠ ملف. وعلاوة على ذلك، يوجد لدى اللجنة أيضا حوالي ١ ١٠٠ غيغابايت من البيانات الإلكترونية المتعلقة بأعمال تحليل الاتصالات، وما قدره ٩٦٠ غيغابايت من البيانات الجنائية، بما فيها ما يربو على ٤٠ ٠٠٠ صورة تتعلق بالتحقيقات.

٩٢ - ويجري تخزين معظم مقتنيات اللجنة من البيانات الإلكترونية واسترجاعها وتحليلها باستخدام برامجيات تحليلية متخصصة. ومع أن عملية نقل هذه البيانات إلى تلك البرامجيات

تستلزم موارد كثيرة وتستغرق وقتا طويلا، من المتوقع أن يتيح ذلك حال اكتمال العملية موردا مهما لمكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان.

٩٣ - ويوجد بحوزة اللجنة أيضا كمّ كبير من الأدلة المادية والوثائق، إضافة إلى ما يقابلها من قواعد بيانات، ويجري حاليا تخزينها بغية تيسير الوصول إليها ونقلها مع كفالة سلامة تلك المواد وتسلسل عهدها.

٩٤ - ومثلما أشير إليه سابقا، توثّق التقارير الموحدة للجنة بصورة شاملة تاريخ التحقيقات الخاصة بكل قضية على حدة. وعلاوة على ذلك، فقد شرعت اللجنة في تجميع تقارير مرجعية عن الجرائم تتضمن جميع المعلومات المناسبة، بما في ذلك المقابلات مع الشهود والصور بالنسبة لكل قضية على حدة. وتهدف هذه التقارير إلى المساعدة على الانتقال، عن طريق تزويد المحكمة الخاصة للبنان بموارد شاملة ومنظمة ومبوبة وفي متناولها فيما يخص كل قضية على حدة.

٩٥ - ويجري حاليا وضع الإجراءات الرامية إلى كفالة سلامة وسهولة نقل جميع المعلومات الموجودة حاليا بحوزة اللجنة، وتتوقع اللجنة أن يصير بالإمكان إجراء ذلك النقل بإشعار قصير نسبيا. وتواصل اللجنة العمل بشأن هذه المسائل مع فريق الانتقال المنشأ في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

باء - مسائل حماية الشهود

٩٦ - لا بد من وضع تدابير لكفالة سلامة الشهود المحتملين الذين قد يستدعون للإدلاء بشهادهم أمام المحكمة الخاصة للبنان، وذلك لضمان قدرة الشهود المحتملين على التعاون مع المحكمة دون خوف من الانتقام، على نحو ما أشارت إليه اللجنة في تقريرها السابق المقدم إلى المجلس. وقامت اللجنة، بالتنسيق مع فريق الانتقال، بصوغ مشروع استراتيجية لحماية الشهود يتضمن مقترحات لبعض الخطوات الأولية التي يتعين اتخاذها لوضع برنامج شامل لحماية الشهود مكيّف مع الظروف الخاصة لمرحلة الانتقال إلى المحكمة الخاصة للبنان. وستدعو الحاجة إلى صقل مشروع الاستراتيجية المذكور واتخاذ العديد من الخطوات الإضافية قبل أن يتسنى تنفيذ هذا البرنامج. وتقف اللجنة على أهبة الاستعداد للعمل مع فريق الانتقال لكفالة إنجاز هذه الجانب المهم من المرحلة الانتقالية في الوقت المناسب.

جيم – المسائل الإدارية

٩٧ – بدأت اللجنة تستعد أيضا للإنهاء الفعلي لولايتها وتخفيض أنشطتها في لبنان عن طريق استكمال جرد موجوداتها وخططها لتصفية أصول اللجنة، وفقا لأنظمة الأمم المتحدة الملائمة.

٩٨ – وتلاحظ اللجنة أن نجاح الانتقال من اللجنة إلى المحكمة الخاصة للبنان لن يتوقف فحسب على التسليم الفعال للنتائج والأدلة التي توصلت إليها اللجنة، بل وأيضا على تسليم الذاكرة المؤسسية للجنة. وترى اللجنة أنه سيكون بمقدور مكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان بدء العمل على الفور وبصورة فعالة متى أمكنه التعويل على ما اكتسبه موظفو اللجنة من خبرة منذ عام ٢٠٠٥. وتعمل اللجنة حاليا مع فريق الانتقال ومع إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة لإنشاء ما يكفي من الآليات لتحقيق الانتقال السلس بين المؤسستين.

خامسا – الأمن

٩٩ – اتسمت الفترة المشمولة بهذا التقرير بدرجة عالية من التوتر والشك بشأن مستقبل لبنان السياسي. وتمثلت أهم الحوادث الأمنية التي وقعت منذ تقديم تقرير اللجنة السابق إلى المجلس في اغتيال أنطوان غانم النائب في مجلس النواب وخمسة أشخاص آخرين في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

١٠٠ – وفي ٢ أيلول/سبتمبر، انتهت المعركة التي طال أمدها بين القوات المسلحة اللبنانية وجماعة فتح الإسلام في مخيم نهر البارد للاجئين بالقرب من مدينة طرابلس في شمالي لبنان، وذلك بعد عدة أشهر من القتال العنيف. وقد قُتل في المعركة أكثر من ١٦٠ من جنود الجيش اللبناني وما يربو على ٢٢٠ من مقاتلي فتح الإسلام. وألحق القتال أضرارا بالغة بالهياكل الأساسية للمخيم، كما تسبب في تشريد المئات من الأسر. ولا تزال الحالة في المخيمات الفلسطينية في جميع أنحاء لبنان تتسم بالتوتر، مع اندلاع أعمال قتال متقطعة فيما بين الفصائل الفلسطينية المختلفة.

١٠١ – وحتى وقت إعداد هذا التقرير في صيغته النهائية، ورغم مرور أسابيع من المفاوضات المطولة بين الأغلبية البرلمانية والمعارضة، لم ينتخب مجلس النواب اللبناني رئيسا جديدا لخلافة الرئيس إميل لحود، الذي انتهت فترة ولايته في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ورغم أن الحالة الأمنية ظلت هادئة في أعقاب انتهاء فترة ولاية الرئيس لحود، شهد مستوى التوتر في لبنان تصاعدا كبيرا نتيجة لهذه الحالة ولا تُستبعد إمكانية حدوث تدهور سريع.

١٠٢ - ونظرا للبيئة السياسية والأمنية السائدة بوجه عام في لبنان، وكذلك بعض الإنذارات المحددة التي تلقتها اللجنة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير بوجود تهديد غير مباشر لها، أجرت اللجنة بالتعاون مع السلطات اللبنانية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في لبنان، استعراضا شاملا لتقييمها للمخاطر الأمنية، واتخذت تدابير أمنية إضافية، كما زادت من مستوى الحذر المُراعى في جميع أنشطتها.

١٠٣ - وحتى مع اتخاذ تلك الاحتياطات الإضافية، فإن هذه البيئة الأمنية التي تتسم بالتوتر لا تزال تؤثر سلبا في قدرة اللجنة على الاضطلاع بولايتها.

سادسا - الدعم التنظيمي

١٠٤ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واجهت اللجنة بعض الصعوبات فيما يتعلق بالاحتفاظ بالموظفين بسبب وجود درجة من الشك بخصوص الآفاق المستقبلية للموظفين العاملين لحساب اللجنة حاليا، نظرا للانتقال المتوقع إلى المحكمة الخاصة للبنان. ومن بين الوظائف الدولية الموافق عليها والبالغ عددها ١٨٨ وظيفة، شُغلت ١٤١ وظيفة مقارنة بما عدده ١٢٥ وظيفة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن بين الوظائف الوطنية الموافق عليها والبالغ عددها ٥١ وظيفة في اللجنة، شُغلت ٤٧ وظيفة. وتتألف شعبة التحقيقات حاليا من ٤٧ موظفا دوليا، بمن فيهم ٣٠ محققا ومحللا وخبيرا تقنيا. وتتوقع اللجنة أنه نظرا لقصر الفترة المتبقية في ولايتها وللانتقال المتوقع، فإنها قد تواجه بعض الصعوبات في الحفاظ على الموظفين أو تعيينهم في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

١٠٥ - وعلى نحو ما أبرزته التقارير السابقة، لا تزال اللجنة أيضا تواجه صعوبات في جذب ما يكفي من موظفي اللغات المؤهلين وإبقائهم لأغراض الترجمة الشفوية، والترجمة التحريرية للوثائق والبيانات من وإلى اللغة العربية ومراجعتها. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان يعمل لدى اللجنة ٢١ من موظفي اللغات الدوليين، من بينهم ٧ موظفين يعملون بدوام جزئي. ورغم اتخاذ بعض التدابير من أجل معالجة هذه الحالة، تشير اللجنة إلى أن ذلك كان ولا يزال مصدر قلق.

سابعا - الاستنتاجات

١٠٦ - مع اختتام عدد متزايد من عمليات التحقيقات، ومع ضيق نطاق التحقيقات، تتخذ اللجنة نهجا أكثر حذرا في إدارتها للمعلومات المتصلة بالتحقيق. فقد نفذت اللجنة عددا من التدابير في هذا الاتجاه وسعت إلى تجنب أن تتعرض للخطر نزاهة التحقيق أو العملية القانونية أو سلامة الأفراد، وذلك عن طريق إنفاذ إجراءات ملائمة لإدارة المعلومات. ونتيجة لذلك،

ترى اللجنة أنه من غير الممكن الإعلان سوى عن معلومات محدودة فيما يتعلق بما تجريه من تحقيقات.

١٠٧ - ومنذ تقديم تقرير اللجنة السابق إلى المجلس، ركزت اللجنة بشكل رئيسي على تنفيذ خطط العمل المفصلة الموضوعة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وبفضل التقدم المحرز في الأشهر الأربعة الماضية، تزداد قدرة اللجنة على استنباط استنتاجات أولية بشأن عدد كبير من جوانب التحقيق في اغتيال رفيق الحريري، بما في ذلك المسائل المتعلقة بأعمال معاينة مسرح الجريمة، ونوع الجهاز المتفجر المرتجل المستخدم، والشاحنة من طراز ميتسوبيشي ''كانتر'' المستخدمة في الاعتداء، وكذلك الأشخاص المتورطين في مراقبة رفيق الحريري. كما حدث تقدم فيما تعرفه اللجنة من معلومات عن هوية أحمد أبو عدس ومدى تورطه، وهو المفجر الانتحاري المزعوم، بالإضافة إلى فهمها للدوافع المحتملة لاغتيال رفيق الحريري. وأتاحت هذه الخطوات للجنة تحديد المزيد من الأشخاص المفيدين للتحقيق.

١٠٨ - وستكرس اللجنة الفترة المشمولة بالتقرير المقبل لمجالات التحقيق المنطوية على عدد من الأسئلة الهامة التي لا تزال دون إجابة. واستنادا إلى فهمها لعدد من مجالات التحقيق، بما في ذلك العوامل التي ربما تكون شكلت الدافع وراء ارتكاب الاعتداء، ستركز اللجنة جهودها بشكل خاص على مواصلة إيجاد صلات إضافية بين الأدلة المجمعة من مسرح الجريمة، والدوافع المحتملة، والأشخاص مثار الشبهات الذين ربما كانوا قد تورطوا في بعض جوانب الإعداد للجريمة وارتكابها. وقد ظهرت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق عدة مسارات مبشرة، سيجري اتباعها على سبيل الأولوية.

١٠٩ - كما واصلت اللجنة دعم السلطات اللبنانية في تحقيقاتها الجارية في قضايا الاغتيالات الثمانية عشرة المحددة الأهداف والتفجيرات بالقنابل التي وقعت في لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بما في ذلك اغتيال أنطوان غانم النائب في مجلس النواب في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ورغم تزايد عدد القضايا ومحدودية الموارد المخصصة للتحقيقات، تمكنت اللجنة من توفير المساعدة للسلطات القضائية اللبنانية، ولا سيما في مجال الفحوص الجنائية واستجواب الشهود. واتساقا مع ولاية المحكمة الخاصة للبنان، أُولي تركيز خاص على تحديد ما يحتمل وجوده من صلات وقواسم مشتركة بين قضية الحريري والقضايا الأخرى موضع التحقيق. وقد أكد عدد من النتائج المستخلصة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير فرضية اللجنة بأن ثمة صلات عملياتية ربما تكون موجودة بين بعض من يحتمل ارتكابهم هذه الجرائم. وسيكون من أولويات اللجنة أيضا في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل تأكيد هذه الصلات وإيجاد صلات جديدة.

١١٠ - وتشير اللجنة إلى أن ما كُشف عنه من أدلة في قضية اغتيال الحريري وبعض الاعتداءات الأخرى، بما فيها اغتيال أنطوان غانم، الذي وقع مؤخرا، يؤكد أن الفاعلين أو مجموعات الفاعلين كان ولا يزال لديهم قدرات عملياتية متطورة ومكثفة متاحة لهم في بيروت وتستند إلى خبرات ومعدات وموارد بالغة التخصص.

١١١ - وخلال الأشهر الأربعة الماضية، واصلت اللجنة تمتعها بعلاقة عمل وثيقة وتعاونية مع السلطات اللبنانية، بما في ذلك المدعي العام وموظفي مكتبه، وقضاة التحقيق المكلفين بالنظر في القضايا المختلفة. وقد زادت سرعة التحقيق مرة أخرى خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وذلك على نحو ما يبرزه عدد ما أُجري من مقابلات، وما قُدم من طلبات المساعدة التي استمرت السلطات اللبنانية في تلبيتها بشكل كامل.

١١٢ - وتشير اللجنة أيضا إلى أن الجمهورية العربية السورية ودولا أخرى واصلت تقديم ردود على ما تقدمه اللجنة من طلبات للمساعدة. كما تقر اللجنة بهذه الردود وتكرر نداءها إلى جميع الدول بتقديم ما يُطلب من معلومات ودعم إلى اللجنة في الوقت المناسب.

١١٣ - ونظرا للتوتر السياسي الحاد والمستمر في لبنان، وكذلك بعض التهديدات المحددة التي تواجهها اللجنة بسبب طابع ولايتها، تعرب اللجنة عن امتنانها بشكل خاص للقوات المسلحة اللبنانية لما توفره من حماية لموظفي اللجنة وأماكن عملها. فهذا الدعم ضروري لقدرة اللجنة على الاضطلاع بولايتها بفعالية.

١١٤ - وتُعِدُّ اللجنة بشكل فعال لتسليم نتائج تحقيقاتها إلى المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان عندما تبدأ المحكمة أعمالها. ويجري جرد البيانات والوثائق والملفات والأدلة المادية الموجودة بحوزة اللجنة وحفظها وتعبئتها بطريقة تيسر التسليم والنقل خلال مهلة قصيرة. كما تعمل اللجنة بالتعاون مع الفريق المنشأ للإشراف على الانتقال بشأن عدد من المسائل التي سيتعين معالجتها من أجل كفالة الانتقال بين المؤسستين بنجاح.
